المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 12-04-2006 العـــدد : 15713
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

الأمير سلطان يشير في محاضرة بمعهد سنغافوري الى "بدء حقبة جديدة" من التعاون العربي - الآسيوي

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 12-04-2006 العـــدد : 15713
الصفحـات : 4 المسلسل : 23

□ سنغافورة - «الحياة»

■ تحدث ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران المفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز أمس إلى نحو خمسة آلاف شخص غصت بهم قاعة «رافلز» التابعة لمعهد الدراسات لجنوب شرق آسيا في سنغافورة، عن رؤيته العميقة لمستقبل العلاقات العربية - الآسيوية، والفرص المواتية لتعظيم الاستفادة منها.

وكانت محاضرة الأمير سلطان، الأولى من نوعها لزعيم عربي والـ٢٨ من سلسلة المحاضرات المماثلة في معهد «رافلز» شاملة لأهم القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافة والعلوم. واستغرقت المحاضرة نحو ساعة ونصف الساعة، وجاء نصها كما يلي:

«دولة السيد قوه شوك تونغ... كبير الوزراء

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في مستهل حديثي إلى هذه النخبة من المستمعين الأفاضل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الحكومة السنغافورية والشعب السنغافوري الصديق على ما لقيناه والوفد المرافق من حفاوة وتكريم في هذا البلد الجميل الذي نكن له كل احترام وتقدير. ويطيب لي أن أعرب عن سرورنا بتوسيع دائرة التعاون الثنائي بين بلدينا من خلال التوقيع يوم (أول من) أمس على عدد من الاتفاقيات والمذكرات التي شملت التعاون التجاري وتشجيع وحماية الاستثمار والتشاور الثنائي السياسي وتأسيس مجلس الأعمال السعودي - السنغافوري.

إننا في بداية حقبة جديدة من التعاون الآسيوي العربي، فالعلاقات بين دول المنطقتين تشهد تطوراً مرموقاً كما أن حجم التجارة بينهما قد تضاعف في السنوات القليلة الماضية أكثر من ثلاث مرات، وحركة السياحة تشهد أعداداً متزايدة. وقد جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعدد من الدول الآسيوية أخيراً لتؤكد دعم المملكة لهذا التوجه، كما جاءت مبادرة دولتكم الصديقة لإطلاق الحوار بين دول آسيا ودول الشرق الأوسط العام الماضي بهدف تفعيل الترابط وتعميق التفاهم وتعزيز فرص التعاون المشترك لخدمة المصالح المشتركة وللإسهام من خلال المجتمع الدولي في مجال تحقيق التنمية والتطور للحضارة البشرية، وفي مواجهة تحديات عصر العولمة الذي نعيشه، وفي خدمة السلام والأمن العالميين.

قبل استعراض الفرص المتاحة لتعزيز التعاون العربي - الآسيوي، أود الإشارة إلى أن نجاح برامج التنمية وتزايد المصالح الاقتصادية المشتركة من شأنها تخفيف حدة التوتر بين الدول، وإبعاد خطر النزاعات، إذ أن أي حال من التوتر - أو عدم الاستقرار في أي منطقة من العالم سوف - تنعكس سلباً على مناطق أخرى مما يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو ويعيق برامج التنمية.

وأخذاً في الاعتبار ما تشهده اقتصادات العديد من الدول الآسيوية والدول العربية، خاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من معدلات نمو متزايدة هي من بين الأعلى في العالم، فإنه يتعين علينا تعزيز التعاون الثنائي في شتى المجالات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق المصالح المشتركة. فعلى صعيد التبادل التجاري، فإن المنطقتين تضمان أكثر من نصف سكان العالم وتتوفر فيهما شريحة متنامية من ذوي الدخل المتوسط وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى زيادة مطردة لحجم التجارة بينهما.

أما في مجال الاستثمارات، فهناك العديد من المشاريع العملاقة التي تنفذ أو يخطط لتنفيذها في المنطقتين تقدر تكاليفها بمئات البلايين من الدولارات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما تشهده العديد من الدول العربية والدول الآسيوية من برامج متسارعة للتخصيص. ففي المملكة العربية السعودية يتم في الوقت الحاضر تنفيذ برامج ضخمة في هذا المجال تتضمن ملكية كاملة من قبل القطاع الخاص أو من خلال برامج تتدرج من البناء إلى التأجير المنتهي بالتملك. ويشمل ذلك قطاعات مثل تحلية ومعالجة المياه، وتوليد الكهرباء، واستكشاف الغاز واستغلاله صناعياً، واستكشاف وتصنيع المعادن، والاتصالات، والنقل الجوي، والمطارات، والموانئ، هذا بالإضافة إلى ما توفره قطاعات الخدمات من فرص حقيقية في مختلف المجالات.

إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح الرئيس نحو مستقبل أفضل للدول النامية. وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بالتجربة الفريدة لجمهورية سنغافورة الصديقة التي تعتبر نموذجاً تنموياً متميزاً بكل المقاييس. إن جمهورية سنغافورة وعدداً من الدول الآسيوية الأخرى التي حققت نجاحات مشابهة، تستطيع أن تسهم في هذا المضمار من خلال التعاون مع الدول التي تخطط وتسعى لتطوير اقتصادياتها. وفي هذا الإطار فإننا نرى أن تطوير أداء الموارد البشرية يجب أن تكون له الأولوية في برامج التنمية. وهما لا شك فيه أن التبادل الثقافي والتعاون في المجالات العلمية والمهنية والتقنية سيدعم النمو الاقتصادي في دولنا وسيسهم بشكل مباشر في تحسين المستوى المعيشي لشعوبنا.

انطلاقاً من موقع المسؤولية ودور المملكة العربية السعودية المؤثر في السوق البترولية العالمية، فقد سعت المملكة وبصفة دائمة للوفاء بتعهداتها فيما يتعلق باستقرار الأسواق البترولية وذلك تعزيزاً لنمو الاقتصاد العالمي. ولذلك فقد بادرت المملكة بتنفيذ برنامج طموح لزيادة طاقتها الإنتاجية تلبية للطلب المتزايد على البترول تبلغ تكلفته أكثر من خمسين بليون دولار امريكي، وعندما يكتمل هذا البرنامج ستصل الطاقة الإنتاجية للمملكة إلى اثني عشر مليوناً ونصف مليون برميل في اليوم، ويشمل هذا البرنامج توسعة كبيرة في قدراتها لتكرير البترول في الداخل والخارج.

كما سعت المملكة بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تأسيس منتدى الطاقة الدولي واستضافة أمانته العامة بالرياض ليكون منبراً لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة سواء من الأعضاء في منظمة الأوبك أو من خارجها. وإننا نأمل أن تتم الاستفادة القصوى من هذا المنتدى بما يعود بالمنفعة للعالم أجمع.

بعد أن تحدثت عن آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الآسيوي، أود الآن الحديث وبشكل موجز عن أهم التحديات التي تواجهنا. وكما أشرت سابقاً فإن عالمنا المعاصر يحتم تضافر الجهود الدولية في مجابهة التحديات. ففي منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال، لا يزال النزاع العربي الإسرائيلي ينتظر الحل العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية. وإننا نأمل أن يتحقق ذلك وفقاً لما نصت عليه كل من مبادرة السلام التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتبنتها القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت عام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق. كما أننا نتطلع إلى استتباب الأمن والاستقرار في ربوع العراق والمحافظة على وحدته واستقلاله وسلامة أراضيه حتى يستطيع وبمشاركة فئاته كافة أن ينهض ويتبوأ مكانه المناسب ضمن الأسرة العربية والدولية.

السيد الرئيس

الحضور الكرام

إن آفة الإرهاب من أهم التحديات التي تواجهنا جميعاً في الوقت الراهن والتي لم تعد محاربتها شأناً محلياً ينحصر في حدود الدولة، وإنما تعدت هذا الإطار لتصبح هدفاً من أهداف المجتمع الدولي. وقد أكدت المملكة العربية السعودية في كل المحافل الدولية رفضها الشديد وإدانتها واستنكارها وشجبها للإرهاب بكل أشكاله، باعتبار هذه الأعمال الإرهابية انتهاكاً لقيم الإسلام ومبادئه. كما أكدت عزمها على الاستمرار في بذل كل جهد ممكن في سبيل التصدي لهذه الآفة وكل من يساعد في تمويلها أو يحرض عليها.

وفي إطار جهود المملكة في هذا المجال، فقد دعت إلى مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب عقد بمدينة الرياض في عام ٢٠٠٥، وصدر عن المؤتمر توصيات مهمة منها تبني اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والتي نأمل أن تقوم الأمم المتحدة بتبنيه.

بالنظر إلى ما يشهده المجتمع الدولي من تطورات وأحداث متسارعة، فإن العالم اليوم هو أحوج ما يكون إلى تضافر الجهود الدولية والعمل الجاد من أجل تعميق مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف والتواصل بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام وترسيخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة ونبذ العنف والظلم والتمييز العنصري بكل أشكاله. إن ما يتمتع به شعبانا من قيم أخلاقية تركز إلى هذه المبادئ السامية إضافة إلى تجربة بلدينا الصديقين في التنمية والتغلب على التحديات تجعلنا على يقين بأن مستقبل الروابط الآسيوية العربية هو مستقبل واعد. كما أننا على ثقة بأن العلاقات بين دول المنطقتين ستشهد مزيداً من النمو والازدهار في المجالات كافة».